صراع مافيا الشرعية.. من ينتصر؟

هل يملك معين القدرة على محاكمة نائبه (الميسري)؟

الأمناء تقرير/ عبدالله جاحب:

تتصدع حلقات الشرعية اليمنية، وتتناثر حكومة الرئيس هادي، التي تقيم في فنادق (الرياض) في العاصمة السعودية، حيث تصاعد وتيرة الصراع بين رئيس حكومة هادي معين عبدالملك ونائبه وزير الداخلية أحمد الميسري من جانب وبين حكومة معين ووزير النقل صالح الجبواني من جانب آخر.

مراقبون قالوا: «إن صراع مافيا الشرعية اليمنية ومفسديها لم يعد من تحت الطاولة ولا من خلف ستائر فنادق الرياض والدوحة ولا في سرية أو الضرب بصمت من تحت الحزام، بل خرج عن نطاق السرية إلى العلنية وأصبحت الأطراف المتصارعة تتقاذف وتتراشق الاتهامات بالفساد عبر وسائل الإعلام وعلى منصات مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وهي حلقات متصلة ببعضها البعض تشكل مافيا في جلباب (الحكومة الشرعية اليمنية)، وتنفذ مصالح واستراتيجيات أجنحة، وتتصارع من البقاء والتحكم والسيطرة والمكوث أطول فترة ممكنة في التربع على عرش الدولة".

وأضافوا في أحاديث مع «الأمناء»: «تتناحر تلك القوى فيما بينها اليوم بسبب مصالح وأجندات تحركها وتتحكم في ريموت قراراتها وتصدر لها التوجيهات من على بعد وأوامر التحكم والسيطرة".

وتابعوا: «إن ما نشاهده اليوم في دهاليز الحكومة الشرعية اليمنية من صراع ونزاع هو أقل ما يقال عنه صراع مافيا ونزاع التخلص من طرف على حساب الطرف الآخر، وانتهاء فترة صلاحية جهة على حساب بقاء الجهة المقابلة لها، فاليوم هو التخلص وسقوط وانهيار أوراق المافيا الشرعية اليمنية بأدوات وأيدي الرفاق من داخل أزقة الشرعية".

النائب في قفص اتهام الرئيس

شن رئيس دولة الوزراء لحكومة الشرعية هجومًا شرسًا تجاوز كل الخطوط وقفز فوق كل المصطلحات وتحول إلى اتهام صريح أدخل فيه نائبه وزير الداخلية قفص الاتهام مكبلًا ومقيدًا بتهم فساد لشهر واحد بلغت بمليار و300 مليون، حيث اتهم معين عبدالملك وزارة الداخلية التي يتربع على كرسيها نائب وزير مجلس الوزراء بنهب مئات الملايين كانت فائض رواتب منتسبي الوزارة عندما كانت تصرف مع المندوبين المالية وفقًا لآلية التسليم اليدوي. وقال إن حكومته ربطت صرف تلك المرتبات عبر المصارف وتمكنت من استعادة فائض شهر يبلغ مليار و300 مليون ريال، وهو ما تم نفيه من قبل الميسري ومن قبل الإدارة العامة للشؤون المالية بوزارة الداخلية في عدن.

أدخل الرئيس نائبه قفص الاتهام في حديث متلفز لقناة العربية بالأرقام وأمام مسامع وأنظار عامة الشعب، فيما نفت وزارة الميسري كل ما ورد في ثنايا المقابلة، واعتبره غير مقبول ولا مسؤول، معززة توضيحها بجملة من الحقائق والأدلة التي تؤكد زيف ما ذهب إليه معالي رئيس دولة الوزراء لحكومة الشرعية.

وأشارت إلى أن هذه المرتبات تصرف بكشوفات لقوة الوحدات والمجندين وأن التوقيفات تأتي من الصندوق مباشرة وما تبقى منها تقوم الوزارة بتسخيره لمواجهة تنفيذ خطة المشاريع والترميمات وإعادة جاهزية الوحدات الأمنية.

ويبقي السؤال: هل يملك معين القدرة على محاكمة نائبه إذا صح اتهامه؟ وهل أدخل معين الميسري قفص الاتهام؟ ومن المتهم ومن القاضي بين الرئيس ونائبه؟ ومن الفاضح ومن المفضوح؟

معين يقود حملة مكافحة الفساد أم هو الفساد بعينه؟

ويرى الكثيرون بأن معين عبدالملك من يقود في هذه الأيام حملة شرسة لمكافحة الفساد ومكامن منابعه، لكنه غير قادر على محاكمة الفاسدين.

فيما كشفت المصادر ومعلومات أن الصفقة كبيرة وتمت بين معين عبدالملك والشركة عبر مهندس الصفقة بين حميد الأحمر ورئيس الوزراء، وهو مطيع دماج، الذي يعمل موظفا في شركة سبأ فون وسمسارًا للشركة وهو أحد الفتيان المدللين لحميد الأحمر، كما يعمل في الوقت الراهن ضمن الفريق الخاص لرئيس دولة الوزراء ما جعله يستغل هذه المهمة والعلاقات في بناء وهندسة واحدة من أكبر عمليات الفساد.

وكشفت تقارير أن معين يملك مرتبة الشرف في الفساد منذ كان وزيرًا للأشغال، حيث كشفت تقارير عن تورطه في وزارة الأشغال التي كان وزيرها، وطلب من الرئيس هادي تأجيل القرار، منوها أن أسباب رفض التسليم الوزارة بسبب استلامه نصف مليار لصيانة خط العبر والوديعة، وهو المشروع الذي لم ينجزه حتى اليوم، ولم يعرف مصير النصف المليار، والأرجح أنه وُرّد إلى حساب معين الخاص.

ونشر الصحفي ماجد الداعري في حسابه على تويتر تغريدة اتهم فيها رئيس الوزراء بتهريب 14 سفينة تحمل مشتقات نفطية لصالح مليشيا الحوثي، موضحا أن معين يهدف من تزويد المليشيا بالمشتقات النفطية شراء موافقتهم عليه كرئيس وزراء توافقي.

واتهم مراقبون اقتصاديون معين عبدالملك وعضو اللجنة الاقتصادية الجعدبي بالحصول على عمولات هائلة مقابل كل صفقة يسمح بدخولها إلى ميناء الحديدة.

كل ذلك يضع رئيس دولة الوزراء في موضع الاتهامات بالفساد بدلا من أن يكون راعي محاربة الفساد، فهل كان معين عبدالملك الفساد بعينه؟

حكومة الميسري في المهرة ودولة معين في عدن

انقسامات وأجنحة متعددة وعديدة في حكومة الرئيس هادي، وتنافر وتناقض بين مكونات الحكومة الشرعية اليمنية، فقد انقسمت الحكومة الشرعية بين حكومة الميسري في المهرة هو ورفيقه الجبواني، ودولة رئيس الوزراء معين عبدالملك وحكومته في العاصمة عدن.

كل ذلك أوجد لنا دولتين وليس دولة واحدة داخل البلاد، وأجنحة وأجندات تحمل في طياتها أبعادًا واستراتيجيات ومصالح خارجية بأدوات وأيد داخلية.

فقد ذهب الميسري والجبواني إلى التغريد خارج الحكومة الشرعية اليمنية باسم وسيادة الحكومة الشرعية والاتجاه صوب الدوحة ومسقط وتكوين تيار يتعارض إطلاقا مع شرعية الرئيس هادي.

وذهب رئيس دولة الوزراء مدعوماً باتفاق الرياض ودعم وإسناد الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية بتكوين دولة في العاصمة عدن، تعارض تصرفات وأفعال المقيمين بمحافظة المهرة.

وأضحت الحكومة الشرعية اليمنية تترنح وتتصدع وتعاني سكرات الموت بين الانقسامات والتشقق والشهيق الأخير بين حكومة الميسري في المهرة ودولة معين عبدالملك في عدن، وأصبحت في تخبط سياسي وغوغاء عبثية دبلوماسية وترنح وازدواجية في القرار والسيادة والأهلية الشرعية بين المهرة وعدن.

كيف تنحت إيران أمام العاصفة الغربية؟ ولماذا استنجدت بقطر؟

«الأمناء» قسم الرصد:

استنجدت إيران بقطر لمساعدتها في فتح باب لها مع الولايات المتحدة خلال الأزمة المتصاعدة بعد إسقاط الطائرة الأوكرانية، في وقت تتصاعد فيه التظاهرات الرافضة للنظام في طهران ومدن إيرانية أخرى.

ويقوم أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بزيارة إلى طهران، فيما تشهد البلاد احتجاجات غير مسبوقة تطالب برحيل النظام، ووسط تصاعد الضغوط الدولية المسلطة على النظام الإيراني على خلفية تورطه بإسقاط طائرة مدنية أوكرانية.

وتكشف زيارة الشيخ تميم إلى طهران أن إيران تبحث عن أي نافذة لمساعدتها، بعد أن كشفت تصريحات المسؤولين الإيرانيين الانحناء للعاصفة أمام الغرب.

ولبت قطر طلب الاستنجاد الإيراني، خصوصا وأن الأمور ما زالت غير واضحة في سلطنة عمان التي كانت الوسيط الأمثل لإيران في علاقتها مع الغرب، وبعد رحيل السلطان قابوس بن سعيد، واختيار هيثم بن طارق سلطانا لعمان.

وتأتي زيارة تميم بعد أن شهدت المنطقة تصعيدا غير مسبوق بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران على خلفية تصفية قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني.

وفي ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، رجح مراقبون أن الدوحة تريد لعب دور الوساطة في تهدئة التوتر بين واشنطن وطهران من أجل الحفاظ على علاقات جيدة مع البلدين وذلك ضمن سياسة الكيل بمكيالين واللعب على كل المحاور التي تتبعها الخارجية القطرية.

لكن متابعين للشأن الخليجي لفتوا إلى أن الدوحة، التي تفكر باسترضاء إيران بكل الطرق، ستجد نفسها في مواجهة إدارة أميركية متنمرة، ومستعدة لمعاقبة أي جهة، مهما كانت حليفة لواشنطن، إذا وجدت أنها تتحالف مع طهران ضد مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

وأكد مسؤول في مكتب الاتصال الحكومي القطري، إن الشيخ تميم سيتوجه إلى إيران بعد محطة في عمان. وقالت قناة الجزيرة القطرية أن أمير قطر سيلتقي مع الرئيس الإيراني حسن روحاني ومسؤولين إيرانيين آخرين.

وغادر الشيخ تميم الدوحة الأحد متوجها إلى مسقط لتقديم العزاء في وفاة السلطان قابوس بن سعيد، بحسب ما أعلنت وكالة لأنباء القطرية.

وكان وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني دعا إلى حل سلمي للخلافات بعد الغارة الأميركية في العراق التي قتلت سليماني.

ودأبت الدوحة على إظهار الولاء والدعم للسياسات الإيرانية، بما في ذلك التي تمس من الأمن القومي لدول الخليج مثل استهداف السفن التجارية أو ناقلات للنفط، فضلا عن المنشآت النفطية مثل منشآت أرامكو السعودية التي استهدفها المتمردون الحوثيون.

في سياق متصل، أعرب الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن دعمه لاحتجاجات الإيرانيين، كما حذر في الآن ذاته النظام الإيراني من ارتكاب «مجزرة أخرى بحقّ متظاهرين سلميّين».

وأطلق الرئيس الأميركي التحذير، الذي أشار فيه إلى طريقة تعاطي السلطات الإيرانية مع حركة الاحتجاجات التي خرجت في نوفمبر من العام الماضي. وكتب ترامب على موقعه الرسمي تويتر باللغتين الإنجليزية والفارسية متوجّهاً إلى الشعب الإيراني بالقول إنه يقف «إلى جانبه».. وأضاف «نحن نتابع تظاهراتكم عن كثب، وشجاعتكم تُلهمنا».

وأكد أنه «لا يُمكن أن تكون هناك مجزرة أخرى بحَقّ المتظاهرين السلميّين، ولا قطع للإنترنت»، في إشارة سابقة في إيران والتي شهدت قمعاً دامياً بحسب منظمة العفو الدولية.